ملحق
شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **20** سبتمبر / أيلول 2015 م 7 ذو الحجّة 1436 هـ العدد 7 السنة الثانية
Sunday **20**th September 2015

مساءلة

شهادة الأسير على حريته: تفريغ الاعتقال من مضمونه النضالي
3.2

ذاكرة استعمارية

إيلان بابه في عمله الأخير: «فكرة إسرائيل» وتشويه فلسطين
5.4

مراجعات

سيرة تحرر: إريتريا والأردن والحركات الإسلامية
7.6

«قبة الصخرة»، كمال بُلّاطه، ألوان مائية مع الحبر الصيني على ورق ملوّن (1966)

البوصلة إلى وجهتها الأولى

هيئة تحرير الملحق

يصدر هذا العدد من «فلسطين العربي الجديد» وسط حالة يرافقها شعوران متناقضان، الأول غضب وإحباط من حالة انتهاك متواصلة متصلة تترك أهل البلاد العزّل في مواجهة مع نظام استعماري متقدّم في منهجيات قضم الوجود الفلسطيني، والثاني شعور بالاعتزاز لأن الناس رغم جميع التقنيات الفاشية الممارسة ضدها -عبر عقود- ما زالت تقاوم وبشكل يجعل المحتل يُصدم كل مرة وهو يتساءل عن هذه الطاقة العصية على التجفيف.

تبدو أحداث القدس استعجالاً صهيونياً لعملية أسرلة المدينة التي قرّت عليها السياسات الإسرائيلية منذ احتلال شطرها الثاني عام 1967. «التسريع» يبدو إمعاناً في استثمار الحالة السياسية الفلسطينية المتآكلة ومن خلفها لحظة عربية مكتظة بالتراجعات.

ولا منجاة في واقع كهذا دون إعادة البوصلة الوطنية إلى وجهتها الأولى، أي فكر التحرر الوطني ولغته الحيّة وصوابه الأخلاقي، إذ بدونه لا يعود ثمة معنى لقرن كامل مليء بالتضحيات التي بذلها الشعب العربي الفلسطيني دفاعاً عن أرضه وحريته ودفاعاً عن مشروع التحرر العربي ومستقبل إنسان هذه المنطقة. إن فكر التحرر والتحرير ليس شعاراً وبمستطاعه -وهو يعلي سقف الخطاب السياسي- أن يرى البنى المجتمعية واللبنات الصغيرة التي بفضلها تتصل أسباب الصمود بأسباب التحرير.

مخلص برغال شهادة الأسير على حريته

تحرير الأسير وتحرّره في الواقع الفلسطيني نسبي للغاية، فهو بشكل ما خروج من السجن الصغير إلى سجون أكبر تحت الاحتلال. لكن بعيداً عن هذا الجانب، فإن شهادة الأسير المحرر مخلص أحمد برغال - وهي خلاصة لقاء مطوّل مع «فلسطين العربي الجديد» - تكشف أمامنا زوايا قلّما تُرى

(ملصقات في بيت لحم)

الملقن: ناهد درباس

يعاني الأسير الفلسطيني، وكأن الزمن لا يتغيّر، من الظروف نفسها: معاملة سيئة من إدارة السجون، معيشة متدهورة باكتظاظ الغرف، إجراءات متعسفة من نقل بين السجون وعزل انفرادي، عقوبات جماعية وفردية تشمل أحياناً أهالي الأسرى. ببساطة، جميع جوانب الحياة في السجون تقع تحت عنوان «المعاناة».

لعلّ الشروط الاستكمالية للسجون تمثل هي الأخرى تحديات قاسية على الأسرى، مثل شروط الزيارة أو شروط العلاج الطبي، وليس قليلاً عدد من يعانون من أمراض مزمنة تحتاج لمتابعة طبية. لقد عشت استشهاد العديد من الأسرى نتيجة إهمال طبي متعمّد.

اتذكّر ظروف نقلي بين السجون بسيارات «البوسطا» بوضعيات صعبة وغير إنسانية. أحياناً يدوم السفر أكثر من عشر ساعات تكون بدأي فيها مربوطتين مع رجلي بحديد، على كرسي حديد، داخل صندوق حديد. وفي مناسبات يتمّ ذلك ضمن اكتظاظ كبير وبدون تهوئة، وطوال الطريق أظل معرّضاً لضربات الحيطان الحديدية.

متغيّرات «أوسلو»

«أوسلو» التي كانت محطة من محطات مسيرة الصراع القائمة بيننا وبين إسرائيل، كان لها انعكاس سلبي على حياة الأسرى. أنا ممّن عاشوا المرحلتين، قبل «أوسلو» كانت الأجواء النضالية سائدة، ثمة روح عمل ونظام ودراسة وانضباط وروح جماعية تواسي المساجين، وكانت هذه العوامل تنعكس على أسلوب حياتهم وقدرتهم على تطوير أنفسهم ومساعدة بعضهم البعض.

بعد «أوسلو»، اختلفت الأمور، فلسبب ما سادت الحالة الفردية والترقّب وانتظار التحرر. لقد اخترقت زنازيننا وعود الخروج من ظلمات السجن، وصار ثمة تفاوت بين سجين وآخر، وتحوّلت المجموعة إلى أفراد، ما غيّر طرق تعاملهم مع بعضهم البعض وطرق إفادتهم من الوقت واستثمارهم لطاقتهم، وظهرت حالات إحباط ونفور من الجماعة، وهو ما لم نلمسه من قبل.

تحرّر البعض صنع حالات ترقّب قاسية نفسياً، وظهرت شبكة اتصالات أوسع مع خارج السجن، حتى أن الاستخبارات في السجن استغلت هذا الأمر وحاولت إيصال رسائل لبعض الأشخاص واستغلال ضعفاء النفوس، وفي مستوى ثان أصبح وعد التحرّر ورقة للتعامل مع الإدارة.

التحقيق والتعذيب

السجن مراحل، ولعل لحظات الاعتقال الأولى وفترة التحقيق أشدّها قسوة. إنها مرحلة انتقالية/ انقلابية، حيث إن المشكل ليس في الإيذاء وحده وإنما في صعوبة التأقلم مع التحوّلات العميقة، حيث ينتقل الإنسان من حرية كاملة إلى انعدام حرية، ومن ظروف طبيعية إلى حالة من عدم التوازن التي لا يعلم إلى أين تُفضي.

هذا التحوّل الحادّ يصعب استيعابه، ذهنياً ونفسياً. كل سجين يظل يحاول أن يحافظ على قوته وصموده وتمسّكه بقضيته. تكون فترة الاعتقال الأولى، عادة، مرفقة بمحاولة التخويف والإذلال وكسر النفس، والإضعاف.

يبدأ التحقيق من أول لحظة، في محاولة لاستغلال حالة الارتباك التي يعيشها الأسير، حتى في السيارة وهم ينقلونك يحاولون ابتزاز اعتراف أولي وأن يفرضوا أن تعيش حالة الرعب.

بعد ذلك يبدأ الضغط النفسي بالتهديد والضرب المبرّح لدرجة الإغماء، ثم بالإرهاق ومنع النوم لأيام طويلة، لدرجة الشعور أنك تموت. هذه الممارسات تختلف من أسير إلى آخر.

كلما كان لدى المحقّقين معلومات حاولوا استغلالها في عملية التعذيب هذه، مثل المعلومات المتعلقة بأسرة الأسير وحياته السابقة وعمله، وتعدّ الأمراض التي أصيب بها الأسير سابقاً من أهم المعلومات. وغالباً ما تؤخذ هذه المعلومات من معتقلين ضمن القضية نفسها. وكلها ممارسات تستعمل لمحاولة إيصال السجين لدرجة من اليأس أو الاقتناع بأنه لا خيار له سوى التحدّث بكل ما عنده، وأحياناً بما يتهمونه به.

أنا، من جهتي، أمضيت ست سنوات ونصف السنة في حالة عزل، ظننا أنها طريقة ضغط ناجعة ضدي، حين خرجت كنت أحسّ بأنني غير طبيعي وأنني مشوّه. بحالة العزل، تكون الظروف

> السجن مراحل ولعلّ لحظات الاعتقال الأولى وفترة التحقيق أشدّها قسوة

الحياتية صعبة، فالزنزانة ضيقة، لها باب صغير، وشباكها مغلق دائماً بحيث لا وجود لأي متنفّس خارجي. مصدر الهواء الوحيد ساعة باليوم أخرج فيها وأنا مكبّل اليدين والرجلين. وغالباً أمضي هذه الساعة جالساً لأنني لا أستطيع الحركة.

ليس نادراً أن يتضامن الأسرى، في مثل هذه الحالات، وقد ينظمون إضرابات تفرض على الإدارة إخراج من هم بالأسر الانفرادي وإرجاعهم إلى الغرف العادية. لقد لمست درجة الإزعاج التي تسبّبها مثل هذه الحركات للإسرائيليين، إنهم لا يطيقون استمرار السجناء في وضع الضغط عليهم، وعموماً يستجيبون للمطالب. بهذه التحرّكات تمكّنا من توفير شروط أفضل لحياتنا، بل إننا تمكّنا من إدخال راديو وتلفزيون وكتب. لكنهم سرعان ما يحاولون أن يسحبوا الإنجاز. إنها حالة صراع مفتوحة ودائمة على مدار فترة السجن.

برنامج زمني لحياة أسير

لا يخضع البرنامج الزمني للأسرى داخل السجون الإسرائيلية لأي استقرار. فالثابت هو ظهور الطوارئ طوال اليوم، معظمها يكون مقصوداً من الإدارة، مثل فرض تنقلات أو تفتيشات، كما تفرض الإدارة في أحيان أخرى حالة روتين.

عموماً، يمكن تسجيل بعض المواعيد الثابتة، مثل دخول الضباط للغرف عند الساعة السادسة والربع صباحاً لعدّ الأسرى، وهي عملية تتم 4 مرات يومياً. بعد ذلك، يمكن في بعض الأيام أن يعود السجناء للنوم أو أن يفعلوا ما يحلو لهم داخل غرفهم. بين الساعة السابعة والثامنة يسود هدوء في ما يُعرف بـ«ساعة الرياضة»، وهي تخضع لعملية انتقائية باعتبار أن الساحة لا تسمح إلا بوجود عدد معيّن من الأسرى. بهذه الساحة، يركض الأسرى ويمارسون تمارين لتليين أجسادهم.

بعدها، ثمة نظام اسمه «الفورات»، حيث يقسّم الأسرى للسجن. قسم يخرج لمدة ساعتين إلى الساحة الضيّقة، حيث يمكنهم التحدث والمشي في ساحة ضيقة، ولتجاوز ضيقها يمشون بشكل دائري، وفي مناسبات يلعبون كرة سلة أو تنس طاولة أو الشطرنج. بعد ذلك، يدخل القسم الأول ويخرج الثاني. يستغل السجناء هذه الفترة لإقامة حلقات تثقيفية بخصوص الوضع السياسي والقضايا الراهنة أو المناقشة كتاب ومواضيع سياسية عامة أو تنظيمية، وأحياناً يستغلون هذه الفسحة للتعبئة.

في فترات الهدوء، تمكّن الإدارة السجناء من نوم قيلولة ساعة ونصف الساعة، وقد تتحوّل لفترة قراءة أو فترة قراءة ذاتية، إذا لم تكن هناك كتب لا يتحرك فيها الأسير إلا للضرورة، للحمام أو لشرب الماء.

للتلفزيون حيّز من وقت الأسرى، وهو خاضع للانتقائية، خاصة زمن الحروب، بمنع محطات معينة. وإن متابعة الأخبار سواء المحلية أو العالمية، إضافة لبرامج تثقيفية وترفيهية، تستهلك معظم الوقت المخصّص لمشاهدة التلفزيون.

بخصوص الأكل، فهو مكرّر ودائم على مدار الأسبوع. في «الكنتينا» توجد المعلبات والرز والحلويات، وبعد نضال يمكن أن نفرض شراء اللحوم والدجاج والخضروات من خارج السجن.

بعد سنة 1993، تحسّنت الظروف نتيجة الحراك التاريخي، الذي خاضه وقتها 3000 أسير، أضربوا عن الطعام وحققوا إنجازات كبيرة جداً. ما قبل ذلك، لم يكن في النادر أن نجد أوساخاً داخل الأكل، وكنا نتوقّع أن نذهب للنوم ونحن جياع.

الإضراب عن الطعام

شاركت في عدة إضرابات عن الطعام. عموماً، يبحث الأسير عن الجانب الإيجابي في التجربة. لكن علينا أن نعترف أن إضراب الجوع يظل آخر خطوة نتخذها في نضالنا. إنه خيار قاس. من الصعب وصف هذه الإرادة التي يتحلّى بها المضرب عن الطعام وهو بين الإغماء والإرهاق والإصرار على الاستمرار بالإضراب. يوجد إيمان بتحقّق معجزة. ولإضرابات تاريخ طويل، من سجن نابلس في الستينات، إلى سجون كفار يونا وعسقلان مروراً بالرملة ونفحة الجلبوع، وأيضاً النقب والدامون وجنيد وكل سجون الضفة.

إنها من أقوى الوسائل النضالية وأصعبها، فنجاحها يقتضي خطة مشتركة ليس من السهل وضعها في ظل الانقطاع بين الزنازين وصعوبة التواصل بين الأسرى. لكننا ننجح في تجميع عدد كبير من الأسرى ضمن برنامج مشترك، قد يمتد لحركة بين السجون تكون منسّقة متى تبدأ ومتى تنتهي، وأي مطالب تُعَدّ، وكيفية التفاوض مع إدارة السجون. ويتطلّب نجاح الإضراب إلى جانب هذا البُعد التنسيقي، أن يكون فيه إبداع وتطوير، فتكرار تجربة سابقة يعني أن الإدارة ستتوقع جميع خطواتك وتخمد الحركة بسهولة.

لعلّ الإضرابات بالعموم هي سبب كل تحسّن في حياة الأسير. لا يعني ذلك أن كل الإضرابات نجحت. أجدها ممارسة مكّنت من تصليب جسم الحركة الأسيرة وتقويته ورفع ثقة الأسرى، إذ تكشف لهم قدرتهم على انتزاع حقوقهم وتحسين ظروف حياتهم ونقل قضيتهم إلى العالم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

سيرة ومحطات

ولد مخلص أحمد برغال يوم 2 آذار/ مارس 1962 في مدينة اللد بين أربعة إخوة وأختين، وأنهى دراسته الثانوية في يافا. اعتقل يوم 11 أيلول/سبتمبر 1987 بسبب انتمائه الى الجبهة الشعبية وألقاء قنبلة على حافلة عسكرية. وحكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن المؤبد، لكن «المحكمة العليا» حدّدته بـ 40 سنة. خرج من السجن يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2011 في إطار عملية تبادل الأسرى بين «إسرائيل» وحركة حماس التي عرفت باسم وفاء الأحرار (صفقة شاليط). قبل ذلك اعتقل في نيسان/ أبريل 1982 بتهمة التخطيط لعمليات «تخريبية» داخل إسرائيل، وأطلق سراحه في تشرين الأول/ أكتوبر 1985. أخوه محمد كان أيضاً أسيراً سياسيا لنحو 4 سنوات. تزوّج مخلص سنة 2013 من المحامية فاطمة عجو ورزق بابنه البكر غسان في أيلول/ سبتمبر 2014.

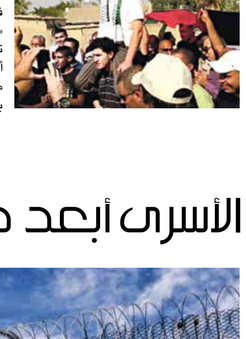

نزع القيمة النضالية من الاعتقال

عبّاد يحيى

درج الخطباء وحملة المايكروفونات في أي محفل سياسي فلسطيني على تكرار لازمات ثابتة، واللازمة الثابتة تصبح مع الوقت دون معنى، تتحول إلى شعار، والشعار من فرط التكرار غير الواعي له يبدأ بالتجوف، من هنا توصف الشعارات بالجوفاء، لا تقول شيئاً ولا تدل على شيء.

اللازمة الأهم ربما، والتي يستفزّ غيابها الجمهور، أكثر مما يستفزهم استخدامها الرخيص، هي: «المجد لشهدائنا الأبرار، والشفاء لجرحانا البواسل والحرية لأسرانا الأبطال»، ومهما بلغ التنويع عليها لن يتجاوز الدلالات المستقرة للألفاظ والصفات في الشعار. هذا الشعار يتفق عليه الجميع، ويحظى بإجماع ساهم في تجويفه. واللافت أن صيغة الشعار غيبية إلى حد بعيد، وهو أقرب للأمنيات لا المطالب ولا الأهداف ولا الخطوط الحمراء. شعار بكل معنى الكلمة الهزلي.

«المجد لشهدائنا» حققوه بأنفسهم، وربما نرعاه بتمجيد ما رحلوا من أجله، وفي الغالب المواظبون على الشعار لا يفعلون شيئاً في سبيل تمجيده، بل يخالفونه وينقضونه كل يوم. «الشفاء لجرحانا» يمكن أن نساهم فيه بتوفير علاج لائق، وهذا ما تشكك به الوقائع كل يوم. «الحرية لأسرانا» وهذا الشق موضوع المقال، لا يحمل أي قيمة سوى التمني، ربما نحمله أكثر مما يحتمل ونقول إنه يحمل دعوة لفعل أي شيء لتمكين الأسرى من الحرية، خاصة أن الأسرى أنفسهم غير مطالبين عادة بفعل شيء لنيل الحرية، فمعضلتهم الأساسية أنهم في حالة الحرمان منها، هذا ما جعلهم أسرى. ورغم القناعة بأن الشعار لا يقول ذلك، ولكن لنفترض أنه يقول ويدعو، ونفكر بعد ذلك بالتناقض البين بين الشعار والممارسة لدى الفاعلين سياسياً في فلسطين.

حتى أواخر الانتفاضة الثانية كان واضحاً وبديهياً أن وقوع الفلسطيني في الأسر هو فعل نضالي قد يبلغ في قيمته فعل الشهادة، خاصة إن كان الفعل الذي قاد الأسير إلى السجن الإسرائيلي، كان يمكن أن يبلغ به الشهادة، أو اتصل بها، كأي فعل مقاوم أو مساند للكفاح والمقاومة. وكان معروفاً بالبداهة أيضاً أن الوجود داخل السجن فعل نضالي متواصل، وكلما ازدادت أعداد الأسرى، فتلك إشارة على الفاعلية النضالية للفلسطينيين ولكل فصيل على حدة.

هذا ما فتح الباب لاعتبار سنوات الأسر ذات قيمة وازنة في السيرة النضالية للأسير ولتنظيمه، وتبلغ المباهاة بين الفصائل، والمزاودة أيضاً، مستويات متقدمة عند مقارنة أعداد أسراها. الكل يعتبر الأسرى ووجودهم في المعتقلات رصيداً وطنياً بامتياز، تهون في سبيله السنوات والأعمار والأعداد. بل إن الأجهزة الأمنية التي تورطت وتتورط في التنسيق الأمني مع الاحتلال، تصر عبر ناطقيها الإعلاميين على التذكير بعدد معتقليها في سجون الاحتلال للرد على أي تشكيك بوطنيتها. هنا يبدو الا خلاف، على مستوى الخطاب، حول قيمة الفعل النضالي في الاعتقال أو الأسر.

لكن تتبع السلوك السياسي وبعض الخطابي حيال الأسر يظهر أن هنالك نزعاً مستمراً لقيمته النضالية منذ عشر سنوات تقريباً، أي بعد الانتفاضة الثانية، وأهم تجلٍّ لهذا النزع المستمر هو تحول قضية الأسرى في الخطاب السياسي إلى قضية بحاجة إلى حل، أو ملف عالق. فغلب على مطالبات السلطة لإسرائيل ضمن جولات المفاوضات، المطالبة بإطلاق الأسرى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو، على اعتبار أوسلو كانت مرحلة فاصلة انتهت فيها ملفات كثيرة وبقي هذا الملف عالقاً، أو أن هنالك زمنين، قبل أوسلو وبعدها، والاعتقال قبلها وبعدها تغير أو اختلف. ثم إن إفراج إسرائيل عن أسرى كبادرة حسن نية أو مقابل تنازلات من السلطة، كرس الأمر كقضية منتهية فيها تفاصيل عالقة لا بد من البحث في آليات لتصفيتها. هنا اختفى تماماً التعامل مع الاعتقال المستمر وبشكل يومي على أنه جزء من مسيرة نضال مستمرة. ترافق ذلك طبعاً مع طغيان الخطاب الإنساني على قضية الأسرى، والتشكي الدائم من الاعتقال وكأنه طارئ مستجد على الحالة الفلسطينية خلف الكثير من المآسي، دون اعتبار لقيمتها النضالية أو احتفاء بتضحيات الأسرى.

وتبدى هذا الأمر بوضوح عند إدخال تصنيفات متباينة في التعامل مع الأسرى، والتفريق بين «ذوي الأيادي الملطخة بالدماء» وغيرهم، والتفريق بين معتقل الإداري والمعتقل بحكم وغيره. هذا كان مدخل التعامل «القانوني» منزوع القيمة السياسية، بمعنى أن الاعتقال الإداري صار مرفوضاً أكثر كونه متهافتاً قانونياً، أما الاعتقال بتهمة، وما أسهل تلفيق التهم إسرائيلياً، يستدعي نوعاً آخر من التعامل تبطل معه كل الأفضلية القانونية المتصورة في حالة الاعتقال الإداري.

(كاتب فلسطيني)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الأسرى أبعد من الأرقام

إذا كانت قضية الأسرى الفلسطينيين تعرضت ولا تزال إلى تغييب في الإعلام العالمي، حيث تُحجب وجوههم واسماؤهم ويجري تحويلها إلى ارقام؛ فإن الارقام ايضا باتت تغيب عن الصورة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

منذ العام 2000 ولغاية نيسان/ أبريل 2015، سُجلت أكثر من 85 ألف حالة اعتقال، بينها أكثر من 10,000 طفل تقل اعمارهم عن الثامنة عشرة، ونحو 1200 امرأة فلسطينية، وأكثر من 65 نائبا ووزيرا سابقا، وأصدرت سلطات الاحتلال نحو 24,000 قرار اعتقال إداري ما بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال سابق.

ولم تقتصر تلك الاعتقالات على شريحة معينة أو فئة محددة، بل طاولت كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني دون تمييز، حيث شملت الأطفال والشبان والشيوخ، الفتيات والأمهات والزوجات، المرضى والمعاقين والعمال والأكاديميين، ونوابا في المجلس التشريعي ووزراء سابقين، وقيادات سياسية ونقابية ومهنية وطلبة جامعات ومدارس وأدباء وكتابا وفنانين.

وتنم حالات الاعتقال وما يرافقها ويتبعها بصورة مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني من حيث أشكال الاعتقال وظروف الاعتقال ومكان الاحتجاز والتعذيب وأشكال انتزاع الاعترافات. وتفيد الوقائع وشهادات المعتقلين بأن 100% من الذين مرّوا بتجربة الاحتجاز أو الاعتقال تعرضوا لأحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي والإهانة أمام الجمهور أو أفراد العائلة، فيما الغالبية منهم تعرضت لأكثر من شكل من أشكال التعذيب. كما لوحظ تصاعد استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال السنوات الأربع الماضية، إذ سُجّل خلالها اعتقال 3755 طفلا منهم 1266 طفلا خلال سنة 2014، فيما لم تتوقف سلطات الاحتلال عن استهدافها المتصاعد للأطفال، وسُجل خلال الربع الأول من السنة الحالية اعتقال ما يقارب 200 طفل، دون مراعاة لصغر سنّهم وضعف بنيتهم الجسمانية، ودون أن تلبي احتياجاتهم الأساسية، بل عوملوا بقسوة، وتعرضوا للتعذيب وحرموا من أبسط حقوقهم الأساسية والإنسانية، وفرضت عليهم أحكام مختلفة بالسجن الفعلي والغرامة والحبس المنزلي. وبحسب شهادات الأطفال فإن 95% منهم تعرضوا للتعذيب والتنكيل خلال اعتقالهم واستجوابهم.

يقول تقرير أصدرته «هيئة شؤون الأسرى» إن هناك 6500 أسير فلسطيني ما يزالون قابعين في سجون الاحتلال، من بين هؤلاء: 478 أسيرا صدرت بحقهم أحكام بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عديدة؛ 21 أسيرة بينهن قاصرتان؛ 205 أطفال قاصرين دون سن الثامنة عشرة؛ 480 معتقلا إداريا؛ 13 نائبا بالإضافة إلى وزيرين سابقين. يعاني 1500 أسير أمراضاً مختلفة، بينهم قرابة 80 أسيراً في حالة صحية خطرة جداً. هناك 30 أسيرا معتقلين منذ ما قبل أوسلو ومضى على اعتقالهم أكثر من 20 عاما في السجون الإسرائيلية، و16 أسيراً أكثر من ربع قرن، من بينهم الأسيران كريم وماهر يونس اللذان مضى على اعتقالهما 33 سنة بشكل متواصل.

وداعى 85 أسيراً أعيد اعتقالهم من بين محرري «صفقة شاليط» (صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس) وما يزال قرابة 63 منهم رهن الاعتقال، وكانت غالبيتهم أمضت عشرين عاماً وما يزيد قبل تحررها في صفقة التبادل هذه.

يعاني قرابة 1500 أسير في السجون الإسرائيلية من أمراض مختلفة، جراء الظروف الحياتية والمعيشية ورداءة الطعام وتلوث البيئة المحيطة والمعاملة القاسية وسوء الرعاية الصحية والإهمال الطبي، من بينهم 16 أسيراً يقيمون بشكل شبه دائم في ما يسمى «مشفى سجن الرملة» في أوضاع صحية غاية في السوء ويعانون من أمراض خطرة، منهم مصاب بالشلل ومقعد ويحتاجون إلى رعاية صحية خاصة، ومنهم من يحتاج لعمليات جراحية عاجلة في الوقت الذي يمنع أطباء من الخارج من زيارة المرضى ومعاينتهم أو تقديم العلاج لهم، كما توجد في السجون الإسرائيلية أكثر من 80 حالة مرضية مزمنة للغاية، عدا عن وجود أكثر من 25 حالة إصابة بالسرطان وعشرات المعاقين بإعاقات جسدية ونفسية وحسية.

«حرية، مساواة، إخاء» فرنسا بمعايير إسرائيلية

كشفت قضيتا صلاح الحموري وجلعاد شاليط، رضوخ فرنسا للمعايير الإسرائيلية في معاملة مواطنيها

زكي بيضون

«حرية، مساواة، إخاء»- هذا هو الشعار (اللوغو) الذي تمخضت عنه الثورة الفرنسية وتشتّه الجمهوريات المتلاحقة على نصبها التذكارية ومداخل كل مؤسساتها الحكومية.

هذا الشعار يفترض أن جميع المواطنين الفرنسيين يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق والواجبات ويحتّهم على معاملة بعضهم البعض بروح أخوية. لكن لم يسبق أن نجح أي مجتمع في ردم الهوة الإفلاطونية بين واقعه ومُثله، والمجتمع الفرنسي بالتأكيد ليس استثناءً.

تتبين ذلك بوضوح حين نعاين التمييز الفاضح الذي ظهر في تعامل الدولة الفرنسية مع قضيتي الجندي الإسرائيلي فرنسي الجنسية جلعاد شاليط والأسير الفرنسي الفلسطيني صلاح الحموري.

لا داعي هنا لا للتحليل ولا للمحاججة، الوقائع وحدها تكفي. فالحموري مدني وتلميذ في علم الاجتماع اعتقلته السلطات الإسرائيلية بتهمة «النية» باغتيال الحاخام عوفاديا يوسف، زعيم حزب شاس الديني المتطرف. وشاليط جندي في جيش احتلال لديه سجل حافل بجرائم الحرب أسرته فصائل حماس وهو يقوم بمهامه في الإشراف على حصار غزة الذي يضرب عرض الحائط بكل الشرائع الدولية. مثل الحموري المدني أمام محكمة عسكرية لم تقدم دليلاً على نيته المزعومة غير اعترافه تحت الضغط والتهديد بواقعة أنه مرّ مع رفيق له بقرب بيت «المحروس». وأساسا ما السبيل لإثبات نية المرء إلا بقراءة أفكاره؟! (بسبب هذا العائق المبدئي، تحاسب قوانين الدول الديمقراطية الناس على أفعالهم وليس على نواياهم). الواقع أنه، وبعد ثلاث سنوات من الاعتقال التعسفي دون دليل أو محاكمة، اضطر الحموري إلى سماع نصيحة محاميته والاعتراف بالواقعة المزعومة أمام المحكمة العسكرية كي ينال حكماً «مخففاً» بسبعة أعوام بدلاً من أربعة عشر عاماً. إثر أسر شاليط، صرح رئيس الجمهورية الفرنسية نيكولا ساركوزي «جلعاد شاليط خُطف. شاليط هو فرنسي إسرائيلي. الوقائع وحدها تكفي. فالحموري فعل خطفه موجه ضد فرنسا»، واقامت الحكومة الفرنسية الدنيا وقعدتها ولم توفر جهداً دبلوماسياً أو سياسياً في سبيل «تحريره». أما في حالة الحموري، فرئيس الجمهورية تذرّع بأنه يرفض التدخل في «مسار مسألة قانونية» معبراً عن ثقته بالعدالة الإسرائيلية، ونسي تصريحاته النارية والضغوط العلنية التي مارسها على الحكومة المكسيكية في غضون محاكمة الفرنسية فلورانس كاسيز في المكسيك، مع أن هذه الأخيرة مثلت أمام محكمة مدنية. استقبل ساركوزي عائلة شاليط الذي كُرّم كمواطن شرف لمدينة باريس، في حين فرض استقبال عائلة الحموري، وحين طلبت أم الحموري مساعدة سكرتيرة الدولة الفرنسية لحقوق الإنسان راما ياد، قامت هذه الأخيرة بتقريعها على عدم إظهار ابنها لأية «علامات ندم». في النهاية، وبعد سبع سنوات خلف القضبان، تم الإفراج عن الحموري في إطار صفقة تبادل الأسرى التي أبرمتها الحكومة الإسرائيلية مع حركة حماس. إن كان ثمة شخصيات ومنظمات فرنسية غير حكومية تبنت قضية الحموري، فقد اقتصر الدعم الذي تلقاه على الصعيد الرسمي على رسالة متأخرة بعث بها الرئيس الفرنسي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ودعاه فيها إلى «بادرة رأفة» بشأن الحموري متذرعا بـ«سلوكه الحسن في السجن وحظوظ إعادة اندماجه»، وهي دعوة عاد وكررها وزير خارجيته برنار كوشنير.

والدة الأسير صلاح الحموري
(تصوير: احمد غرايلي)

(كاتب لبناني)

ذاكرة استعمارية

تعود أوّل الكتابات الصهيونية حول الشعب الفلسطيني إلى الفترة التي وصل فيها المستوطنون إلى المدن الفلسطينية. وقد أدركت هذه الكتابات أنّ فلسطين دولة عربية وأن العين لا تخطئ وجود الفلسطيني أينما نظرت، لكن سرعان ما انكفأت هذه الكتابات لصالح أخرى تتحدث عن فلسطين كأرض غريبة وعن أهلها كمتوحشين. في هذه الترجمة الخاصة من كتاب «فكرة إسرائيل» (2014) يعرض المؤرخ إيلان بابه مراحل عملية إنتاج المعرفة المؤدلجة بالفكر الصهيوني

إيلان بابه عن الفلسطيني في «الفكر الصهيوني»

- الفلسطينيون إما غير موجودين أو كائنات غريبة
- نظر المستوطنون إلى الزغاريد كتصرف متوحّش

الاعمال من سلسلة لـ جعفر الخالدي، حبر والوان بخاخة وزيتية على ورق (2013)

ترجمة: **محمد زيدان**

في كانون الثاني/ يناير 2012، عرضت إحدى محطات التلفزة الإسرائيلية بكل فخر فيلمًا وثائقيًا عنوانه «تاريخ الإرهاب»، وهو مشروع مشترك بين التلفاز الإسرائيلي والمحطة الفرنسية الثانية. وقد اعتمد الفيلم على أعمال عدد من المفكرين الإسرائيليين والفرنسيين. يتتبع الفيلم مسار الإرهاب الحديث في العالم، ويبحر على بدايات واضحة له في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والثورة الكوبية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجميعها حسب تعبير البرنامج تنطوي على «أيديولوجيات إجرامية» شوّهت تاريخ العالم. وتناول القسم الأخير من البرنامج بشيء من التفصيل حركة حماس والربيع العربي كجزء غير منتهٍ بعدُ من حكاية الإرهاب العالمي.

دابت معظم وسائل الإعلام والجهود الأكاديمية الإسرائيلية على وضع حركات المقاومة الفلسطينية كعامل أساسي في التاريخ العالمي للإرهاب. ويتمثل دور الأكاديمي الإسرائيلي في إثبات هذه الفكرة بالأبحاث «العلمية» التي توثّق حالات العنف التي يرتكبها الفلسطينيون وتؤكد مطابقة التعريفات النظرية للإرهاب على هذه الأفعال. ولا ريب في أنّ السياسيين في إسرائيل والعاملين في الإعلام يقبلون هذه الصورة بلا تردّد، رغم أنّ التركيز عليها قد تراجع نوعًا ما في الفترة التي أعقبت معاهدة أوسلو التي ما لبثت أن فشلت. إنّ صورة الفلسطينيّ هذه عميقة الغور في التاريخ الصهيوني وتعود إلى فترة العقود الثانية في بداية القرن العشرين (1904- 1914). كان الفلسطينيون في نظر هؤلاء المستوطنين إمّا غير موجودين أو كائنات غريبة لا ينبغي أن تكون أصلًا. وتراوحت تقديرات أعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى فلسطين في العقود الثانية بين 20,000 و40,000 مهاجر أتى معظمهم من روسيا (لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّهم شكّلوا أربعةً بالمئة فقط من مجموع اليهود الذين خرجوا من روسيا في تلك الفترة). إلا أنّ موجة الهجرة هذه لم تمثّل قصة نجاح كاملة، إذ غادر معظمهم (90 بالمئة تقريبًا) فلسطين بسرعة متوجهين بشكل أساسي إلى الولايات المتحدة، ولم يبقَ منهم إلا بضعة آلاف. إلا أنّهم رغم قلّة عددهم حققوا عددًا من الإنجازات: فقد طردوا الفلسطينيين العاملين في المستعمرات اليهودية القديمة تحت شعار «العمل العبري» والذي يقضي بطرد كافة العمال العرب من المستعمرات اليهودية كخطوة أساسية لوضع أسس دولتهم في المستقبل.

معظم هؤلاء اليهود عرفوا الفلسطينيين في مثل هذه الظروف، فقد بدأ الاحتكاك بينهم على شاطئ حيفا، ثم أثناء العمل معًا في المستعمرات اليهودية أو في المدن. وحينما أدرك هؤلاء اليهود أنّ للفلسطينيين وجودًا حقيقيًا في هذه الأرض قرروا، كما يفعل جميع المستعمرين، إنشاء مجتمعاتهم المغلقة وتأسيس اقتصاد وسوق خاصة لهم من دون الفلسطينيين. وقد تطلّب تحقيق هذا الأمر تغطية قانونية من البرلمان لحماية هذه المستعمرات، ولم يكن هذا ليسبب مشكلة قطّ، فقد سارعت سلطات الانتداب البريطاني إلى إقرار هذه النزعة الانفصالية وشرعنتها في فلسطين.

فلسطين دولة عربية

لقد سيطرت على المهاجرين الجدد رغبةٌ عارمة في كتابة اليوميّات والرسائل، ولم ينسوا الكتابة عن أي شيء ولو كان عضّة بعوضة، كما أنّهم وبطريقةٍ تُذكّر بيهود الشتيتل، لم يتوقفوا عن الشكوى. وتعود أوّل كتاباتهم المعادية للعرب إلى الفترة التي كانوا فيها في ضيافة الفلسطينيين في المستعمرات القديمة أو في المدن الفلسطينية. وقد كانت هذه الشكاوى تابعة من تجارب أوّلية مرّ بها أولئك المستعمرون أثناء بحثهم عن العمل والرزق، إذ كانوا يواجهون المشاكل ذاتها سواء ذهبوا إلى المستعمرات الصهيونية أو إلى المدن الفلسطينية، ولم يكن أمامهم سوى أن يعملوا إلى جانب المزارعين أو العمال الفلسطينيين، وهكذا أدركوا، حتى الجاهلون منهم والمتعصبون، أنّ فلسطين دولة عربية وأن العين لا تخطئ وجودهم أينما نظرت. إنها فترة قاسية من الإقرار بالحقيقة المرّة تغشاها سحابة من الأفكار الأولى حول كيفية تغيير هذه الحال. إن عملية إنتاج المعرفة في إسرائيل، وخاصة في ما يتعلق بصورة الفلسطينيين وطبائعهم فيما ندعوه نحن «فكرة إسرائيل» قد تأثرت بشكل كبير بالانطباعات الأولى التي تشكلت في تلك الفترة.

حينما لجأ أحد الناشطين البارزين في العلياء الثانية إلى استخدام استعارة طبية في وصف العمال الفلسطينيين بأنهم Beit Mihush (مرتع الأوبئة)، كان يدرك على الفور أنّ الترياق يتمثل في إيجاد عمالة يهودية في بيئة عمل حصرية لليهود. وفي العديد من الرسائل يظهر العمال اليهود بوصفهم الدماء الجديدة السليمة التي ستحضن الأمة من العفن والموت. وهناك رسالة يشير كاتبها إلى الحماقة في السماح للعرب بالعمل مع اليهود، ذاكرًا قصة يهودية قديمة عن رجل غبيّ أنقذ أسدًا كادَ يموت فكان نصيبه الموت بين فكّيه.

أما في ما يتعلق بأرض فلسطين، فقد كان المستوطنون يتحدثون عنها بوصفها أرضًا غريبة (nechar)، أو حتى لجّة من الاغتراب والوحشة (yam nechar). فقد كانت الإشارة إلى فلسطين دومًا على أنها أرض قاحلة لا سكّان فيها سوى مجموعة من الأشخاص البدائيين الذين يجوبون هذه البرية. وتظهر هذه الأوصاف عادة في كتاباتهم اليومية أو في رسائل غاضبة يشتكي كتّابها من تحول وطنهم إلى صحراء قاحلة (shemama). فوجود الفلسطينيين مرتبطٌ بكلّ ما هو قاحل ومَيت، وهذا ما دفع بعض المستوطنين إلى إعادة النظر في مشروع الاستيطان والتفكير في العودة وترك ما وصفه أحدهم بأنها «أرض الأشباح». وذلك لأنّه قد تبين لهم أنّ هذه الأرض التي وصفت بأنها خَلوٌ من الناس مليئة بالأغراب. «أناسٌ كانوا أغرب لنا من الفلاحين الروس أو البولنديين» ولذا وجدنا أنه «لا شيء يجمع بيننا وبين غالبية الناس الذين يعيشون هنا»، وهذا صحيح! فلشخص قادم من أوروبا لا بدّ أن تكون فلسطين مكانًا غريبًا من الناحية الموضوعية. ولكنّها كانت للمستوطنين غريبةً أيديولوجيًا لأنّ فيها أناسًا غرباء يعيشون فيها، مما جعل للمكان سمة غرائبية في نظرهم. ثم إنّ هؤلاء الناس لم يكونوا غرباء وحسب، بل كانوا غرباء معتدين في نظرهم، وهذا الاعتداء بدأ ضد الأولاد الفلسطينيين الذين ساعدوهم أثناء صعودهم للمراكب الصغيرة للذهاب إلى يافا، إذ كان هؤلاء الأولاد يرفعون أصواتهم لأنّ الأمواج كانت عالية ولأنهم طالبوا اليهود بإكرامياتهم التي كانوا يعتاشون عليها. لكنّ هؤلاء الفلسطينيين في رواية المستوطنين كانوا محض معتدين. إنّ الإزعاج وارتفاع الصوت، وهما سمتان مميزتان للمدن اليهودية في أوروبا الشرق، باتا مصدرًا للتهديد والاغتراب حين صدر من النساء الفلسطينيات اللاتي كنّ يلوّحن ويزغردن فرحًا بعودة البحارة سالمين إلى بيوتهم. كان هذا في نظر المستوطنين تصرفًا متوحّشًا من أناس بدائيين لأنهم أعينٌ محمرّة ولغة عجيبة تخرج من نحورهم». وسواء عليهم أكان الأمر متعلقًا باللغة أم اللباس أم الحيوانات، فإن ما كتبه المستوطنون عن الفلسطينيين كان دومًا حديثًا عن كل ما هو مستقبَح وغريب.

إنّ الشعور بالاغتراب والانزعاج من وجود العرب في فلسطين لم يكن الأمر الوحيد الذي أزعج الصهاينة عند لقائهم الأول بسكان الأرض الأصليين. فمما زاد من امتعاض هؤلاء المهاجرين وحيرتهم هو النسيج الديمغرافي في المستعمرات اليهودية القديمة نفسها. فقد كتب يونا هورفيتس في مذكّراته، وهو أحد الشخصيات البارزة في موجات الهجرة الأولى، كيف أنه كان مُنزعجًا حدّ القرف حين رأى أنّ أحد المنازل في الخضيرة كان مسكونًا بالعرب. أما في جوهرة التاج الصهيوني، ريشون لتسيون، فقد أخبر ناتان حوفشي (وقد صيغ اسم العائلة هذا لدى وصوله إلى فلسطين، ويعني «الإنسان الحر») حين رجع إلى بولندا أنّه كان يتميّز غيظًا حين كان يرى العرب برجالهم ونسائهم وأطفالهم يعبرون هذه المستعمرة. وقد قال بالحرف الواحد «Nehradeti» أي لقد كنت «مصعوقًا» لرؤية ذلك، وأضاف: «لعل ما فعلناه خطأ فادحٌ وهذه أرض أجنبية». ثم كتب في رسالة أخرى أنه «فور ما مُنع العرب من الدخول إليها أريشون لتسيون[أستحالت لنا وطنًا».

وعادة ما يشار إلى وجود الفلسطينيين قرب المستعمرات اليهودية بأنه «وصمة عارٍ» (Kalon) ويعزّز هذا الشعور ما يظهره العرب من احتقار (laag) و ازدراء (buz)، والذين خَيّل إليهم ربّما أنّ في حال أولئك المهاجرين ما يدعو للشفقة، إذ يذكر سكان المستعمرة أنّ العرب كانوا ينعتونهم بالساكين. ثم إنّ العجب في نفوس اليهود بلغ مداه حين رأوا أنّ الفلسطينيين أنفسهم يحرسون أراضي المستعمرين الأوائل.

إنّ الحل الأمثل لمحو وصمة العار (Kalon) هو تحقيق الشرف (kavod). ففي ذلك الوقت، كان المستشرقون الصهاينة يسعون لتوضيح إمكانية استغلال أهمية الشرف في «الثقافة العربية» من أجل تحقيق النجاح لمشروعهم. وكان المستعمرون الصهاينة يتصرفون دومًا على أنّهم شعبٌ قد تعرّض للإهانة، سواء أكان ذلك حقيقة بشكل اعتداء ماديّ عليهم، أم كان ذلك متمثلًا بمحض وجود الفلسطينيين في فلسطين وهو الأكثر. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام في هذا البحث عن الشرق هو ما يُذكر من أمر التنافس المستمرّ مع العمال الفلسطينيين في الإنتاج. كما أن المستعمرين الصهاينة بدأوا بممارسة ما وصفوه هم بالردّ على «السرقة»، وهو الوصف الذي أطلقوه على ما كان يفعله العرب من استصلاح لأراضي الدولة في زمن الدولة العثمانية. فصار التقاط الثمار من البساتين على قارعة الطريق سرقة واعتداءً بعد أن استولى الصهاينة على الأرض، حيث كانوا يلقون على الفلسطيني جزافًا أوصافًا من قبيل «السارق» (shoded) و«القاتل» (rozeach) حين يرونه يقوم بمثل هذا التصرف. أما بعد العام 1948 فصاروا يصفونه «بالإرهابي» و«المخرّب». إلا أنّ كل هذه المواقف التي طُبعت بالعنف وكلّ هذا الخطاب المتحيّز ضد السكّان المحليين لم يكن كافيًا لصدّ المستوطنين عن طلب العون منهم ليتعلموا رعي الماشية والزراعة والعيش في هذه الأرض. وبعد مضيّ فترة قصيرة صارت «تصرفات العرب وأسلوبهم في المأكل والمشرب والزراعة، شرًا لا مفرّ منه في بداية الأمر ولا بدّ من التخلّص منه في أسرع وقت ممكن، وهذه كانت المهمّة المعلنة لموجة الهجرة الأخرى في العلياء الثانية.

رغم أنّ الاستحواذ على عادات السكان المحليين بهدف التخلّص منهم كان يعدّ شرًا اضطراريًا مؤقتًا، إلا أنه قد تمّ التوسع حينًا في توظيف هذا الشرّ في خدمة المشروع الصهيوني. كانت هذه فكرة شخص يدعى آرثر روبين حيث اقترح أن يتم إنشاء مضافة تقليدية كي يُستقبل فيها أعيان المنطقة للتفاوض حول الأراضي التي لا مالك لها ليستحوذ عليها الصهاينة. كان أولئك الأعيان يمثلون مستأجري الأراضي، وكان هدف الصهاينة إقناعهم بطرد المستأجرين منها لإتاحة المجال لإنشاء المستعمرة اليهودية على الأرض بعد أن يتمّ شراؤها. لقد تمت عملية تطهير الأرض من المزارعين والمستأجرين في بداية الأمر من خلال الاجتماع في «المضافة» الصهيونية ومن ثم تم إخلاء الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة زمن الانتداب. وهكذا تم تصنيف الفلسطينيين، فمنهم «الطيبون» الذين أتوا إلى «المضافة» وقبلوا بالتنازل عن الأرض، أما من رفضوا ذلك فوسموا بأنهم حفنة لصوص وقتلة. حتى أولئك الفلسطينيون الذين كانوا يتشاركون مع المستوطنين بخيلهم أو بساعات العمل الطويلة في نوبات الحراسة وغيرها أضحوا أشرارًا حين رفضوا تسليم الأرض. ويستمر الأمر على هذا المنوال، فحيثما يكون الإسرائيليون يتحكمون بحياة الفلسطينيين يكون رفض التعاون معهم دليلهم الأوّل على أنّ الفلسطيني يفضّل خيار الإرهاب ويتخذه طريقة في حياته.

أما فلسطين المدينة، وخاصة يافا، فقد تركت انطباعًا مختلفًا إلى حدّ ما. فالمدينة كما جاء على لسان بن غوريُون وغيره كانت تضمّ «عددًا كبيرًا من المسيحيين». لقد كانوا متعلمين ووطنيين، كما أنهم أدركوا بشكل أو بآخر معنى الصهيونية وهدفها، وأظهروا عنادًا وحزمًا واضحين.

(مترجم فلسطيني أردني مقيم في إسطنبول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

حملة خداع مستمرة

يقول بابه إن كتابه هذا يوضح كيف جنّدت إسرائيل أكاديميّيها وكتّابها وصحفيّيها وصانعي الأفلام فيها للترويج لكل الفبركات والتلاعيق المتعلقة باستعمار فلسطين وبيعها للعالم. ويشير إلى وجود حملةٍ فعّالة إلى حدٍّ كبير من الخداع والتشويه والتلفيق، وأنها ما زالت تنطلق من ادّعاء سخيف ما يزال القادة الإسرائيليّون يجترونه، بأنّ فلسطينَ جزء من أوروبا، وأنّه لا تاريخ لهذه الدولة يعدو تاريخها اليهوديّ، فتنفي هذه الرّواية، التي نجدها في كلّ المطبوعات والإصدارات الإسرائيلية الرّسمية، الموقعَ الجغرافيّ لفلسطين في قلب العالم العربيّ والحضارة الإسلاميّة وتشوّه شخصية الفلسطيني وقضيته وتاريخه.

نظرة مقولبة

الفلسطينيون أي شيء سوى أنّهم حركة وطنيّة

في عرف الأكاديميين الصهاينة اعتبرت جميع أشكال المقاومة الفلسطينية عنفًا غير مفهوم وسمةً أساسيّة لثقافة العرب وعيشهم

إنّ غياب أيّ ذكر للمأساة الفلسطينية في كتب التاريخ الإسرائيلية، كأن مؤشرًا لنظرة استشراقية إسرائيلية أكثر شمولًا. لقد كانت النظرة التاريخية عن الفلسطينيين حتى الثمانينيّات، نظرة أحادية وقائمة على خلق الصور النمطية. فلم يُذكر السكان المحليون الذين كانوا في أيام العثمانيين إلّا ذكرًا عابرًا كعنصر غير ذي بال في المشهد الجغرافي في الأرض الموعودة الخالية التي تنتظر من يُخلصها. أما بين العامين 1948 و1967، فقد سقط ذكر الفلسطينيين كذلك كموضوع أكاديمي باستثناء ذكرهم في بعض الأحيان بوصفهم لاجئين. أما بعد عام 1967 فقد ألحق بهم وصف الإرهابيين، كما أسلفنا في فصل سابق.

لكن حتى في هذا الوصف لم يكن الحديث عن الفلسطينيين باعتبار أنهم طرف مستقلّ قائم بذاته، وإنما كانوا يظهرون على أنّهم أدواتٌ تستخدم من الأنظمة العربية وقائمة على الدولة اليهودية.

لا شكّ في أنّ لهذا الأمر ما يسوّغه لديهم. فالاعتراف بوجود مستقلّ للفلسطينيين (وإن كان وجودًا ضعيفًا وصغيرًا) كمجموعة من الناس أصحاب وطن يكافحون من أجل حقوقهم، هو أمر يتناقض مع صورة الصهيوني عن نفسه بأنّه المستضعف، كما يتناقض مع الأسطورة الصهيونية التي تدّعي أنّ فئة قليلة من اليهود تغلّبوا بشكل عجائبيّ على الكثرة.

إن التاريخ الصهيوني البطولي الذي وضع عن عام 1948 ينطوي على تناقض داخلي واحد على الأقل من شأنه أن يقلقل. ولو لحين، قناعة أولئك الموالين للصهيونية الذين بذلوا جهدهم في إعادة بناء الأحداث عام 1948 من دون الإخلال بالأساطير المؤسسة التي تتكئ عليها تلك الأحداث. إن كان الفلسطينيون قد تركوا أرضهم دون قتال، فما وجه البطولة إذن فيما حدث عام 1948؟ فالقصّة وإن لم تكن دالّة على بطولة فلسطينية فإنها تدلّ على الأقل على ماساة فلسطينية. ولذا كان أفضل وسيلة للتعامل مع هذا التناقض أكاديميًا هو إسقاط العنصر الفلسطينيّ من القصّة برمّته. واتباع ذلك، إن أمكن، بإضفاء القدسيّة والانصياع للأيديولوجيا وتاريخ أحداث عام 1948 معًا.

أما من تعاملوا مع الفلسطينيين والدول العربية في سياق حرب 1948 فقد اكتفوا بتسليط الضوء على الدوافع، أو قل غياب الدوافع «المنطقية» التي تسوّغ ما فعله العرب في تلك السنة. إذ يظهر العرب على أنّهم مدفوعون بعواطف تستعصي على أي تفسير منطقي. والنتيجة أنّه ليس مفهومًا لديهم سبب إقدام العرب على شنّ حرب على إسرائيل عام 1948.

فهناك بعض الكتب التاريخية مثل كتاب «تاريخ الصهيونية» (1959)، والذي أعدّ من القسم التاريخي في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، و«تاريخ حرب الاستقلال» (1963) والذي كتبه نتنائيل لوخ، بالإضافة إلى الكتاب الشهير لجون وردبفيد كيمحي بعنوان «على جانبي التلّة» (1973) والمقدمات والحواشي على كتاب ديفيد بن غوريُون «مذكرات حرب 1948» (1984) والتي تقدّم التفسير عينه، وتقصد هنا غياب أي تفسير لما حصل. فقد أشار بن غوريُون مثلًا في مذكراته «لم يكد إعلان التقسيم يصدر عن المجتمعين في ليك سكسيس (وهو المكان الذي أعتمد فيه قرار التقسيم في الأمم المتحدة) حتى اندلعت القلاقل في الدولة». كانت هذه، إذن، هي الطريقة التي تُصوّر فيها الأمور: كانت المشاكل تظهر فجأة هكذا بلا سبب، وصار العرب يعتدون على اليهود، هذا كل ما حدث. وبعدها عُرف أصل هذه «المشاكل»: هجمات سببها كراهية لا سبيل لفهمها تضطر القوات اليهودية إلى الدفاع عن نفسها بشجاعة وعزيمة.

> لم ترِد أدنى إشارة إلى أنّ الفلسطينيين إنما يبتغون الدفاع عن أرضهم

إن الشرّ الذي لا تفكّ مغاليقه ولا يفهم أصله يكون كحشيّة من سواه. لقد وصفت كل العمليات التي قام بها العرب، وذلك في السجلات التاريخية الرسميّة حتى عام 1982، ومنذ بداية الألفية الثالثة حتى الآن، بالإجرامية وأنها عمليات قتل عشوائية وأفعال همجيّة يقترفها موتى القلوب والمتعطّشون للدم. وقد بات هذا العنف غير المفهوم في عرف الأكاديميين سمةً أساسية لثقافة العرب وعيشهم. والحقيقة الصادمة أنّ هذا الوصف قد ورد مرارًا كما هو في الجزء السادس من «الموسوعة العبريّة» (وهي المرادف الإسرائيلي للموسوعة البريطانيّة) في الموضوعات المتعلقة بحرب عام 1948 والمواجهات التي سبقتها بين العرب واليهود خلال الانتداب. وقد خصّص الجزء السادس من الموسوعة لأرض إسرائيل (Eretz Israel) ولم تجر عليه سوى مراجعة بسيطة في السنوات الماضية.

كل ما ورد من حديث عن تلك الفترة في هذه الموسوعة وما تخللها من أعمال مقاومة فلسطينية ضد الصهيونية في مفاصل تاريخية مهمّة كأحداث أعوام 1920 و1929 و1936 و1948 قد اختزل في أنّها أعمال ناجمة عن تحريض لعصابةٍ من الناس لا تملك رأيًا لها ولا تحرّكها غاية واضحة. وتتكرر فكرة «العصابة الخاضعة للتحريض» في الموسوعة وتظهر على أنّها السلاح الذي استخدمه المسؤولون الإنجليز المعادون للصهيونية أو المتشددون من وجهاء المسلمين بهدف تدمير الدولة اليهودية القادمة ووأدها. ولم ترد أدنى إشارة إلى أنّ الفلسطينيين إنما يبتغون الدفاع عن أرضهم أو أنّهم يشكّلون حركة وطنيّة تناضل من أجل الاستقلال.

(إ. بابه)

إمعان

مرض لا بدّ من استئصاله

لقد مثّل الفلسطينيون سواء أكانوا في القرى أم المدن خيبة أمل مضاعفة للصهاينة: الأولى أنّهم، موجودون في هذه الأرض، والثانية، أنهم غير ممتنّين لحضور هؤلاء الأغراب. فمن عجائب الأمور أن المهاجرين في العلياء الثانية لم يقدموا شيئًا يذكر للفلسطينيين، بينما مهاجرو العلياء الأولى قدموا على الأقل فرص عمل للفلسطينيين، وإن بطريقة استغلالية. ومع ذلك بقي الفلسطينيون غير ممتنّين لهم.

ولم يكن من الممكن التعبير عن أيّ مشاعر إنسانيّة فيها شيء من التعاطف. فحينما أطلق أحد الناشطين القادمين مع العلياء الثانية، ويدعى يوسف روبنبفتش، العنان لنفسه فيما وصفها «لحظة ضعف» وتغنّى بجمال قرية عربية ساحرة، مفتونًا بصوت الناي لأحد الرعاة فيها، كان عليه أن يذكّر نفسه مؤنبًا: أنّ «هؤلاء أغراب على أرض الوطن». إنّ الرّغبة في طرد الفلسطينيين من أجل أن تكون فلسطينُ جنّة اليهود ومستقرّهم الآمن كانت هي الرسالة الأوضح والأكثر ترديدًا على ألسنة المهاجرين من العلياء الثانية. لقد كان يوسف روبنبفتش أحد أعتى المعارضين لاستخدام الفلسطينيين في العمل، فهم في نظره «هذا الشرّ» (hara hazeh): «إننا قلّة، وإن قاموا علينا فسينتهي أمرنا»، ويضيف مستدركًا أنّه كان يلتقي وإن بشكل عارض ببعض المزارعين الجيّدين، إلا أنّه كان يعرف أنّهم (raahola) أي «شرٌّ خبيث».

وفي أثناء الحكم العسكري، كانت تُستخدم عبارة (raahola) هذه في النقاشات التي تدور عن مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. فقد كانت فكرة طردهم واردة بشكل جديّ، في ذلك الوقت، كبديل عن أحكام الطوارئ في ظل حكومة الانتداب والتي حرمت الفلسطينيين، حتى عام 1967، من معظم حقوقهم الإنسانية والمدنية.

أمّا الاستعارة التي تصف الفلسطينيين بالمرض الذي يلزم التداوي منه، فقد كانت شائعة في الخطاب السياسي الرسمي في سبعينيات القرن الماضي. فكثيرًا ما كان يشار إلى الفلسطينيين، أنهم «السرطان في قلب الأمّة» ودرج العديد خاطئين على ربط هذه الإشارة بتقرير كيسنغر. لقد كان يسرائيل كيسنغر أحد أكبر المسؤولين في وزارة الداخلية عن المناطق الشمالية، حيث نصف السكّان فيها من الفلسطينيين. وقد طُلب إليه في حكومة رابين الأولى (1974-1977) أن يقدم استراتيجية خاصة بتهويد المنطقة مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الديمغرافية فيها.

وعلى الرغم من ارتباط كيسنغ بهذه الإشارة المتعلقة بالسرطان، إلا أنّه لم يكن الشخص الذي صاغها. ولقد اقترحَ كيسنغ في هذا التقرير، وإن كانت لغته أقلّ حدّة، عددًا من الإجراءات الهمجيّة ضد الفلسطينيين، حيث تعامل معهم كمرض لا بدّ من استئصاله، كي لا يضرّ ببقية الجسد السليم.

إنّ تجربة الاغتراب، بمعنى الشعور بالاغتراب في محيطٍ عربيّ أو بمعنى وصف العرب كغرباء، عدائيين- أصبحت أمرًا أكثر رسوخًا بعد عام 1967، وذلك من خلال التشريعات والسياسات الحكومية والتوجهات الرسمية التي تشرعن التمييز ضد العرب، وتزامن ذلك مع كون العرب موضوعًا جديدًا للجهود الأكاديمية الإسرائيلية. فبعد حرب عام 1967، كان إنتاج المعرفة في إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين مُنصبًا على مشروع «اعرفْ عدوّك» وما يستلزمه ذلك من جمع استخباراتي وعسكريّ للمعلومات. ولهذا السبب عبدَ الأكاديميون ووسائل الإعلام في إسرائيل عند النظر في أي نشاط سياسي أو اجتماعي فلسطيني إلى وسمه بأنه «إرهابي». ثم إنّ هذا «الإرهاب الفلسطيني» ليس بالأمر الطارئ بل يدّعون أنّه مستمرّ منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين إلى أن شرع الأكاديميون في بحث هذه المسألة بشكل جدّيّ. لقد كان هذا التوصيف على هذا النحو أمرًا شاملًا وجازمًا إلى أن صار كل فصلٍ في التاريخ الفلسطيني مرتبطًا بالإرهاب ولم ينجُ من هذا الوصف أيّ مؤسسة أو شخصية انخرطت في الحركة الوطنية الفلسطينية، وشارك الجميع في بناء هذه الصورة القاتمة عن الفلسطينيين: الحكومة، والأكاديميون، والجيش، ومنظمات المجتمع المدني.

(إ. ب)

تاريخ

إريتريا وفلسطين: ماذا بعد مودّة القلب؟

ارتبطت الثورة الإريترية بعلاقة مع فصائل الثورة الفلسطينية مهّد لها تاريخ وتوق إلى التحرر، قبل أن تتمكن إسرائيل مع الدخول على الخط، ويبقى الموقف الشعبي الإريتري من القضية الفلسطينية كسائر مواقف الشعوب الافريقية لا يتعدى عتبة «أضعف الإيمان»

فتحي عثمان

ترتكز العلاقة التي ربطت القضية الإريترية بالقضية الفلسطينية بعدة محددات؛ أولها محدد الجغرافية؛ إذ تقع إريتريا إلى الجنوب الغربي من فلسطين في أهم ممر مائي للتجارة الدولية وتدفق النفط، وسوف يحدد هذا الموقع المهم إضافة إلى عوامل أخرى موقف إريتريا من القضية الفلسطينية لاحقا. عاملا الزمان والثقافة هما المحددان الأخران. فإريتريا أرض الهجرة الإسلامية الأولى حملت تعاطفا عقيديا مع الفلسطينيين وعاصمتهم القدس أولى القبلتين. أما من ناحية المكان والزمان فكل من جبهة التحرير الإريترية رائدة الكفاح المسلح الإريتري وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) نشأتا في ستينيات القرن الماضي في القاهرة عاصمة الرّخم الثوري الأفريقي والعربي في ذلك الحين. كانت ستينيات القرن الماضي السنوات التي تحررت فيها معظم الدول الأفريقية من قبضة الاستعمار، وتنامي المد الثوري عالميا بانقسام العالم إلى معسكرين متضادين واشتعال أوار الحرب الباردة بينهما. والحقيقة التي يجهلها كثيرون أن البحث اليهودي عن وطن قومي لليهود بدأ فعليا مع مؤتمر الحركة الصهيونية في بازل سنة 1897؛ وأن بريطانيا اقترحت أن تكون إريتريا من ضمن الدول الأفريقية التي يجب أن يفكر اليهود في اتخاذها وطنا قوميا لهم، مع خيارات أفريقية أخرى مثل أوغندا وكينيا.

نشأت جبهة التحرير الإريترية في أوج الصراع بين أديس أبابا الإمبراطور هيلا سيلاسي ربيب الغرب وقاهرة جمال عبد الناصر ذات النفس الراديكالي. وكان إمبراطور إثيوبيا العجوز ينسب نفسه إلى سلالة سليمانية متخيلة؛ إذ تقول الأسطورة الإثيوبية بأن بلقيس ملكة سبأ حملت من سليمان وأهدته هذه السلالة الحبشية، وبناء على ذلك خلع على نفسه لقبا رسميا هو: هيلا سيلاسي «قوة الثالوث» أسد يهوذا، ملك ملوك إثيوبيا. فعليا كان هيلا سيلاسي حليفا قويا للولايات المتحدة وإسرائيل، فقد شاركت قوات من بلاده في الحرب الكورية. ولاحقا ارتبط الإمبراطور بعلاقات عملية قوية مع إسرائيل وهي الفترة نفسها التي ضم فيها إريتريا إلى إثيوبيا بشكل غير قانوني، وكانت العلاقات مع إسرائيل إحدى الأدوات التي استخدمها في قمع الثورة الإريترية عبر تدريب قواته الخاصة المعروفة بالكوماندوز هناك، وإمداد إسرائيل له بالأسلحة والخبرات.

«أصوات من البعد» (ييسير بركات/ فلسطين)

وقامت إسرائيل لاحقا بالاستثمار في إريتريا، حيث نشطت شركة أنكوا بفكر اليهود في اتخاذها وطنا قوميا لهم، مع خيارات أفريقية أخرى مثل أوغندا وكينيا.

القرى الإريترية أحرقت خلال سنوات سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها إثيوبيا ضد الشعب الإريتري؛ فقد ارتكبت القوات الإثيوبية المدربة إسرائيليا فظائع كبيرة في أوساط السكان المدنيين عقابا لهم على دعمهم للثورة الإريترية. كانت عوامل الدين والحس القومي من بواعث الشعور المعادي لإسرائيل في إريتريا، ولكن مرارة التدخل الإسرائيلي في الصراع الإريتري الإثيوبي قوّت الشعور الداعم للقضية الفلسطينية أكثر فأكثر.

وأشرت في كتاب «إريتريا من حلم التحرير إلى كابوس الديكتاتور» الصادر عن الملتقى الأوروبي العربي للإبداع في باريس سنة 2013، إلى أن هناك حالات مقارنة بارزة بين حركتي التحرر الوطني الإريترية والفلسطينية. وكما أسلفنا فإن الحركتين حصلتا على الدعم المباشر لمصر عبد الناصر من ناحية وللبعد القومي للقضيتين، ضد إثيوبيا قلعة المصالح الأميركية والإسرائيلية. عند هذا النقطة وجدت كل من الحركتين أنهما تتحركان في وسط مخلخل ومنقسم بين أنظمة عربية راديكالية مثل (مصر، العراق، سورية) وأخرى محافظة كدول الخليج العربي الغنية والأردن. وعانت كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وجبهة التحرير الإريترية من تيارات الاستقطاب والجذب من الأنظمة المتباينة أيديولوجيا مما أثر على قراراتها المصيرية. فتح ارتكزت

> **دربت فصائل الثورة الفلسطينية مناضلين إريتريين في السبعينيات**

إذ أكدت جبهة التحرير الإريترية الانتماء العربي لإريتريا في صراعها في تعاملها مع الأنظمة العربية على مبدأ مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية، وهو الأمر الذي افتقدته الجبهة الإريترية؛ وكان هذا واحدا من أسباب ظهور تيار داخل الثورة الإريترية معاد للبعد القومي والإسلامي للنضال الإريتري المشروع، حيث أكد هذا الفريق والذي قاده آنئذ رئيس إريتريا الحالي أسياس أفورقي أن القضية الإريترية ليست قضية عربية؛ ودلالة ذلك أنها لا تحصل على نفس الاهتمام الذي تحصل عليه القضية الفلسطينية؛ مما قوى إفلاته من مدار البعد القومي العربي للصراع. وكان لبعض فصائل الثورة الفلسطينية في مرحلة لاحقة دور في الإسهام في تقوية حجة التيار المناوئ لعروبة إريتريا ونضالها في الصراع الداخلي الإريتري.

وبعد قيام مجموعة ضباط يساريين في القوات المسلحة الإثيوبية بالانقلاب على الإمبراطور هيلا سيلاسي وتحويل مسار إثيوبيا نحو الكتلة الاشتراكية في سنة 1974، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الثمانينيات بفتح مكتب لها في عاصمة (الرفاق) أديس أبابا وتبنت الطرح الإثيوبي الداعي إلى حل القضية الإريترية ضمن حدود إثيوبيا وهو الأمر الذي باعد الشقة بين بعض فصائل الثورة الإريترية وبعض فصائل الثورة الفلسطينية. وكانت العلاقات النضالية قد توطدت بين فصائل الثورة الإريترية والثورة الفلسطينية، حيث تكونت في إريتريا في سبعينيات القرن الماضي منظمة «العقاب» وهي منظمة استلهمت أسلوب عمل منظمة أيلول الأسود الفلسطينية وقامت بخطف طائرة إثيوبية من بيروت إلى كراتشي؛ وقاد تلك العملية الفدائية وزير خارجية إريتريا بعد الاستقلال الراحل علي سيد عبد الله عندما كان عضوا في تلك المنظمة الثورية.

ومما يجدر ذكره في إطار علاقة الثورتين أن الفصائل الفلسطينية دربت مناضلين إريتريين في السبعينيات، وسجل التاريخ استشهاد إريتريين إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في أحداث أيلول الأسود في الأردن، كما استشهد إريتريون آخرون إبان الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، كما غادر بعضهم مع القوات الفلسطينية إلى الجزائر ودول أخرى.

في الفترة من 1982 وحتى استقلال إريتريا قاد الثورة الإريترية تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، والذي حدد موقفه المبدئي في البداية من القضية الفلسطينية كقضية حق تقرير مصير لشعب مناضل من أجل حقوقه، ولكن ميزان الأمور تغير عند وصول التنظيم إلى سدة الحكم، إذ أقام علاقة وثيقة بإسرائيل، وأصبحت هذه العلاقة تشكل هاجسا لدول الجوار، خاصة في ظل التعاون الإسرائيلي الإريتري في المجال العسكري والنشاط الإسرائيلي الملحوظ في جنوب البحر الأحمر وباب المندب. وكانت رحلة الرئيس أسياس أفورقي للعلاج من الملاريا الدماغية في تل أبيب قد أثارت سخط العالم العربي، بالأخص سورية التي كانت تمتلك مركزا طبيا متقدما لاستئصال الملاريا، والتي تعرف هناك بالبرداء؛ فقد رأت القيادة السورية حينها أن الرئيس الإريتري باختياره إسرائيل دون الدول العربية تنكر للمواقف العربية التاريخية الداعمة لحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره.

يظل الموقف الشعبي الإريتري من القضية الفلسطينية كسائر مواقف الشعوب الافريقية والإسلامية، وربما حتى العربية لا يتعدى عتبة «أضعف الإيمان»، أي مودة في القلب وتضامن في الوجدان لا يتجاوزان الصدور وهو حال المغلوب على أمره؛ ومهما يكن فهو رغم ضعفه أكثر تشريفا من مواقف الحكومة الإريترية.

(كاتب إريتري/باريس)

محكّ كل الأيديولوجيات

في غير مكان من عالمنا، جرّبت الشعوب المضطهدة سلطة الاحتلال، وسلطات حركات التحرّر الوطنيّة، التي حكمتها بعد زوال الاحتلال، بحيث غدت السلطة محكّ كل الأيديولوجيات المعارضة وسحر وبريق شعاراتها التحرريّة الوطنيّة.

بل ويمكن القول: إن السلطة كانت بمثابة المحرقة لكل الحمولة الرومانسيّة التي كانت تنطوي عليها شعارات حركات التحرر الوطني المدانية بالديمقراطية والحريّة والمساواة والعدالة الاجتماعيّة، التي كانت تتجاوز حدود الوطن، لتصل إلى تحرير العالم من الامبرياليّة والظلم القومي والطبقي، والتضامن مع الشعوب المضطهدة ضد أنظمة القمع والاحتلال.

مراجعة

فلسطين في خطاب الإسلاميين الحركيين

تقوم الرؤية الإسلامية الحركية للقضية الفلسطينية على أهميتها الدينية ومركزيتها الإسلامية، ولا تلتفت كثيراً إلى أبعادها الأخرى

بدر الراشد

حتى وإن غاب الإسلاميون -نسبياً- عن القضية الفلسطينية على مستوى النضال والمقاومة المباشرة في الستينيات والسبعينيات الميلادية حيث تسيّدت الساحة النضالية الفلسطينية تنظيمات يسارية وقومية علمانية، إلا أن حضور فلسطين في الخطاب الإسلامي، وخاصة الخطاب الإسلامي الحركي، لا يمكن التقليل من شأنه.

فمن ناحية، شارك الإسلاميون في القتال ضد الصهاينة في عام 1948، وساهموا في الحشد للمعارك، ولا سيما في مصر، ومن ناحية ثانية حضرت القضية الفلسطينية في خطاباتهم، بل الأدق القول إنّ القضية الفلسطينية لم تغب يوماً عن خطاب الإسلاميين الحركيين، دون وجود اختلافات كبيرة في رؤاهم.

تناول الإسلاميون الحركيون القضية الفلسطينية على مستويين مختلفين، فجزء منهم كان يرى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية فرعية لـ «انهيار الأمة الإسلامية». وبالتالي يمكن التعامل مع الوضع في فلسطين باعتباره حالة جزئية، أو نتيجة لانهيار «الخلافة الإسلامية».

وكنتيجة لهذه الرؤية، لم يتعاط متبنوها مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية، بل كمستوى جزئي من المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية، تلك التي ستحلّ فور عودة الخلافة الإسلامية وفور الخضوع لـ «حاكمية الشريعة».

وهنا يرى فتحي يكن أن: «التعريف الإسلامي ... يعيد القضية إلى جذورها ويسبر أغوارها، ويشير إلى القوى الضالعة مع الصهيونية العالمية في حدوثها وتطور حلقاتها، ابتداء من التآمر الصهيوني الصليبي على الخلافة عام 1909 والذي مهد لكارثة 1948 وقيام دولة إسرائيل بعد ذلك ...».

ويلمح يكن إلى فكرة أساسية في الخطاب الإسلامي، هي الاعتقاد بأن تفكيك الخلافة الإسلامية جاء بسبب مؤامرة لـ «يهود الدونمة» في تركيا، قلب الخلافة الإسلامية آنذاك.

المستوى الثاني من تناول القضية الفلسطينية ينظر إليها باعتبارها قضية أساسية بذاتها، وبالتالي يجب أن تنال اهتماماً خاصاً، نابعاً من أهمية فلسطين الدينية. من يؤمن بهذه الرؤية سيولي أهمية أكبر للقضية الفلسطينية من أصحاب النظرة الأولى.

ويمثل كتاب فتحي يكن «القضية الفلسطينية من منظور إسلامي» نموذجاً جيداً لقراءة رؤية الإسلاميين الحركيين، خاصة الإخوان المسلمين، حيال القضية الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب: فالكتاب نُشر في بداية التسعينيات، أي بعد عقود من نضج واستقرار رؤية الإسلاميين للقضية الفلسطينية، وبالتالي فهو يمثل خطاباً سائداً ومستقراً في تلك الدوائر.

الأمر الثاني، أن فتحي يكن يمثل

> **تناولوا القضية كمستوى جزئي من المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية**

حالة تنظيرية وتربوية مميزة لدى الإخوان، فهو من ناحية غزير الإنتاج، ومن ناحية أخرى، واسع الانتشار، مما يجعل خطابه مؤثراً في دوائر إسلامية واسعة، خاصة في منطقة الخليج العربي.

لا تكاد تجد اختلافاً بين الخطاب الذي يطرحه فتحي يكن تجاه القضية الفلسطينية وبين خطاب سابقيه ومعاصريه من الإسلاميين، وهذا على المستوى التنظيري التقليدي، إذ أن الممارسات السياسية اختلفت خاصة من طرف الفصائل الفلسطينية المقاومة كحركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس، منذ أواخر الثمانينيات.

لعل أبرز سمات الرؤية الإسلامية الحركية للقضية الفلسطينية، أن فلسطين تكتسب أهميتها لأسباب دينية بحتة.

فعند تعداد أسباب مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة الإسلامية، يتحدث فتحي يكن عن فلسطين باعتبارها «مهبط الأديان» و«أرض المحشر» وباعتبار المسجد الأقصى «أولى القبلتين» و«مسرى الرسول» والأرض التي حررها الصحابة، واستردها «القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي». كل ما يجعل القضية الفلسطينية قضية مركزية إسلامياً هو الجانب الديني المتعلق بها، مما يهمش الأبعاد التاريخية المتمثلة بالاحتلال والتهجير ومأساة اللجوء والمجازر والحصار ...إلخ.

ولا نعني هنا أن هذه العوامل غير حاضرة، لكنها مهمشة في الحشد للقضية في ذلك الخطاب. وإذا كانت القضية الفلسطينية مركزية لأسباب دينية، فمن الطبيعي أن يتم اعتبار الحرب دينية أيضاً.

(كاتب من السعودية)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

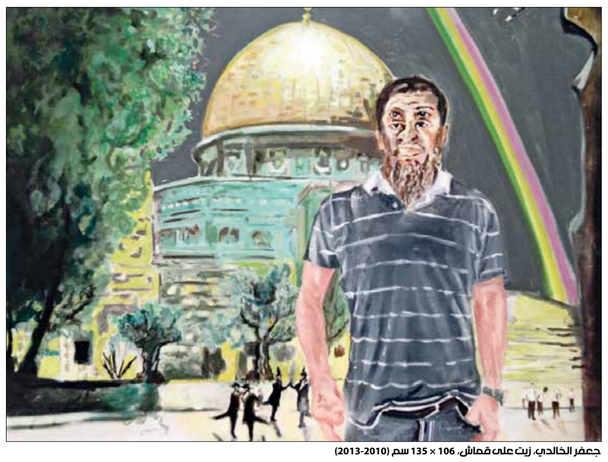
جعفر الخالدي، زيت على قماش، 106 × 135 سم (2010-2013)

رأي

في ضرورة التحرّر من حركات التحرّر

هوشنك أوسي

وفقاً للتعريف التقليدي، فإن مفهوم التحرّر الوطني مرتبط ارتباطاً عضوياً وجوهرياً مع وجود حالة احتلال خارجي، مباشر، تسعى مجموعة سياسيّة ما، إلى التخلّص منه، وإزالة آثاره المباشرة وغير المباشرة، سواء عبر النضال السلمي أو العنفي، وصولاً لتحقيق السيادة الوطنيّة الكاملة. وفي الإطار العام لمرحلة التحرر الوطني هذه، تندرج عمليّات التحرر الاجتماعي والثقافي، من آثار ومخلّفات الاحتلال، وكل ما يقيّد حركة الفكر والمجتمع والإنسان. وعليه، لا تكتمل عمليّة التحرر الوطني، بمجرد زوال الاحتلال، إنما بتحقّق التحرر الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والثقافي.

وبزوال الاحتلال، واستلام حركة التحرر السلطة، أو مع إسقاطها صفة الاحتلال عن الأجنبي المسيطر على الوطن، أو مع إسقاط مهمّة تخليص الوطن من هذا الأجنبي، تفقد أيّ حركة سياسيّة تنحو هذا المنحى، صفة حركات التحرر الوطني.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نشير إلى تجربة حزب العمال الكردستاني، الذي تأسّس على مبدأ أن «كردستان مستعمرة من قبل أربعة أنظمة، وأن هذه الأنظمة، هي محتلّة، وينبغي الكفاح السلمي والمسلح ضدها، وصولاً لتحقيق وحدة واستقلال وحريّة كردستان»، فبعد اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان سنة 1999، أسقط الحزب هذا الشعار، بل وصار يحاربه، ويشيطن الدولة القوميّة الكرديّة، ويتبنّى نظاماً إدارياً، محلّياً، أدنى من الحكم الذاتي، إلى جانب أن الحزب لم يعد يعتبر النظام التركي قوة احتلال.

مجمل ذلك، يقودنا إلى نتيجة مفادها أن الكردستاني أسقط عن نفسه صفة حركة التحرر الوطني التي تأسس بموجبها.

ينسحب الأمر على منظمة التحرير الفلسطينيّة حين وقّعت على اتفاقيّة أوسلو وما تنصّ عليه من إلزام المنظمة بشطب بند «إزالة إسرائيل، وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر»، وكل ما هو متعلّق بذلك، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود على 78 بالمئة من الأراضي الفلسطينيّة.

وكل هذا من دون أن ننسى أن هناك فارقاً بين مفهوم الحركات الوطنيّة وحركات التحرر الوطني، على ضوء، ما تمّ ذكره آنفاً، لجهة أن الحركات الوطنيّة ترفض أية علاقة مع الأجنبي تقودها للسلطة، بينما حركات التحرر الوطني لا تجد حرجاً في ذلك، حتى ولو كان هذا الأجنبي نظاماً قمعيّاً استبداديّاً، يضطهد شعبه.

باعتبار أن لحركات المعارضة بريقها وسحرها، لجهة انتقادها فساد واستبداد السلطة، بخاصة، لو كانت سلطة احتلال، أو تابعة لها، فإن فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي السابق وأميركا، كانت مرحلة انتعاش واستشراء لأحزاب وتيّارات، زعمت أنها حركات تحرر وطني، وحقق العديد من هذه الحركات الكثير من أهدافها، ووصلت للسلطة، عبر إطاحتها بسلطة الاحتلال، كما في الجزائر، أو سلطة تابعة للأجنبي، كما في كوبا. لكن هذه الحركات أسست لنُظُم دكتاتوريّة، مارست على مدى عقود «فاشيّة حزبيّة وطنيّة أو محليّة»، إن جاز التعبير، بحق معارضيها، واستمرّت في هذا السلوك على مدى عقود، وانزلقت نحو التوريث الملكي، كأنظمة القذافي، وحافظ الأسد وابنه، زين العابدين بن علي، علي عبد الله صالح... ونظام كيم إيل سونغ في كوريا الشماليّة، ونظام فيدل كاسترو في كوبا.

مؤدّى ما سلف ذكره، أن سحر المعارضة اليساريّة الثوريّة، أو القوميّة العلمانيّة، اتّضح زيفه، عبر ما أفرزته وأنتجته هذه المعارضات من نُظم قمعيّة بوليسيّة، ليس في العالم العربي فحسب، بل في مناطق أخرى من العالم. ولعل الضربة الأولى باتجاه فساد واستبداد ما سمّي بحركات التحرر الوطني، التي تحوّلت إلى أنظمة «الاستقلال الوطني»، كان انهيار المنظومة الاشتراكيّة ودول حلف وارسو وسقوط جدار برلين.

ومع ذلك، بقيت نظم طغيانيّة استبداديّة حاكمة، تستند إلى مقولات التحرر الوطني، ومحاربة الأجنبي، وبناء الديمقراطيّة الشعبيّة... كما في الصين، كوريا الشماليّة وكوبا...! بمعنى، جرّبت الشعوب المضطهدة سلطة الاحتلال، وسلطات حركات التحرر الوطنيّة، التي حكمتها، بعد زوال الاحتلال، بحيث غدت السلطة محكّ كل الأيديولوجيات المعارضة وسحر وبريق شعاراتها التحرريّة الوطنيّة.

(كاتب سوري كردي/بلجيكا)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مقاربة

الأردن في معادلة التحرر

تحقق العدالة الاجتماعية للأردنيين وتمثيلهم في الحكم، وفق مصالحهم لا بحسب تقسيماتهم، ومواجهة العدو، هي الأسس اللازمة لخطاب جديد

محمود منير

من الأغوار الأردنية انطلق الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني في ستينيات القرن الماضي (إذا ما استثنينا عمليات محدودة انطلقت من غزة وسورية في الخمسينيات ثم توقفت)، لكن الأردن أخرج من مجال الصراع المسلح ضد العدو الصهيوني، باكراً، نتيجة جملة ظروف قاسية ومعقدة وأخطاء تتحملها أطراف عدة، في أيلول من عام 1970، لم تخضع لمراجعة جذرية منتجة.

كوّنت نخبٌ يساريةٌ فلسطينيةٌ وأردنيةٌ مقاربتين أساسيتين تخصان الأردن، وهما تشكلان رؤية حركة القوميين العرب، آنذاك، حيال الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ الأولى تنظر إلى جغرافيا شرق النهر منصة أساسية لتحرير غربه، وهي مقاربةٌ أملتها معطيات الواقع، حيث تواجد الفدائيون في الأردن وخططوا لعملياتهم منه، ولم يجر تطويرها بعد توقف العمل الفدائي، وهو ما جعل خسارة هذه الجغرافيا مجرد تفصيل عابر ضمن مسار التحرر العربي الفلسطيني.

تتصل المقاربة الثانية، التي نادى بها اليسار بدايةً ثم تحولت إلى شعار رفعته معظم فصائل منظمة التحرير، ولم يكترث أصحابه بأهميته رغم خسائرهم المتلاحقة، وتقضي بتلازم النضال بين حركتين وطنيتين: فلسطينية وشرق أردنية، ولم تتحدد المهمات المطلوبة منهما، إلا إذا اعتقدنا أن الحديث عن تحرير الأرض المحتلة وتغيير أنظمة عربية هي أهداف ممكنة التحقق، حينها، ولا تتأثر بالفشل وتراجع الأفق السياسي؛ عملياً، لم تعد هاتان المقاربتان قائمتين، وإن رددها بعض الراديكاليين، من دون أي اجتهاد نظري لتكييفها وتفعيلها عقب توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة المشؤومتين، بل إن الواقع يقول بوجود علاقات جيدة بين سلطتي عمّان ورام الله لصالح تنسيق أمني دائم ونوعي بينهما وبين الكيان الصهيوني، مقابل تراكم الالتباس وتزايد الانقسامات العمودية في المجتمع الأردني حول تحديد أولوياته في الإصلاح الداخلي والتعامل مع الهم الأول لديه: القضية الفلسطينية.

قد يحلو للبعض تبرير التدهور الأخطر في تاريخ الصراع العربي/ الصهيوني المتعلق بالأردن ودوره المنشود، عبر الإشارة إلى تأثير ظروفٍ خارجية، إقليمية ودولية، ولا يفطن أنصار التسوية ومعارضوها إلى تغييبهم أية رؤية واقعية ونقدية تقدّم الأسئلة الحرجة المطلوبة حول طبيعة التحولات الاجتماعية التي طرأت على البلد، الذي بحد فلسطين المحتلة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، الذين أصبح جلّهم مواطنين أردنيين، رغم حساسية الحالة وتعقيداتها أحياناً.

التحول الأردني الأبرز تمثّل بوجود أقل من 15% من مجموع الأردنيين من أصل فلسطيني، في المخيمات؛ بمعنى أنق هم يعملون في عمّان والمدن الرئيسية، أو مقيمون في الخليج، أو مهاجرون في دول غربية، وبحسب التقديرات المتوافرة فإن ثلثي الأردنيين القاطنين في القرى والبادية، تقريباً، انتقلوا للعيش والعمل في عمّان وبقية المدن، كذلك، وبقيمون في الخليج ويهاجرون إلى دول غربية، وإن حدث ذلك بشكل أقل.

يعمل معظم الأردنيين في مؤسسات الدولة، وفي قطاعات خدمية - على الأغلب، ويضاف إليهم مليون مغترب، لنكون إزاء نمط إنتاج متصل بالوظيفة ويتدفق الحوالات من الخارج، ما يعني أن تبادل الاعتراف بينها وبين الأحزاب السياسية المحظورة على أساس «أردنية» هذه التنظيمات التي خرجت فجأة فوق الأرض، فلم تستطع أن تتعامل مع اللحظة سواء في تثبيت مبادئ الإصلاح الداخلي، أو في تحديد علاقتها وأهدافها النضالية فيما يخص فلسطين.

لم ينتبه هؤلاء المناضلون إلى أن خسارتهم مركبة، إذ لم يستطيعوا عقد تسوية تاريخية تتضمن اتفاقاً على جملة قوانين وسياسات عامة (قانون انتخاب، أحزاب، مطبوعات ونشر، تعديلات دستورية...) وبذلك بقي ملف الإصلاح الداخلي معلقاً حتى هذه اللحظة، إضافة إلى تحديد أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني في الأردن عن المشاركة في النضال من أجل قضيتهم المركزية.

تغيّر نمط الإنتاج بتحويل الأردنيين إلى موظفين حكوميين أو في قطاعات خدمية، وإخفاق المناضلين السياسيين بالوصول إلى ديمقراطية حقيقية، بعد عقود من فرض قانون الطوارئ، تكشّف عن انقسامات عمودية حادة داخل المجتمع الأردني الواحد، وتكرّس وهمٌ أساسي بأن تحقيق الإصلاح سيكون على حساب مكاسب وحقوق أحد المكونين: الأردني أو الفلسطيني، ما لم يتم الإسراع إلى فرض سلّم شامل وعادل، ولم يلتفت أحد إلى أن ذلك الحديث كلّه لا يعني ملايين الناس الغارقين في معادلات مالية تبدأ بالاقتراض البنكي ولا تنتهي بالبحث عن فرصة عمل في الخارج.

> **تمثيل الأردنيين سياسياً من أجل إصلاح داخلي وفي سبيل تحرر فلسطين**

إعادة المعلّقين في عمّان إلى واقعهم تتطلب مراجعة المقاربتين الأساسيتين تجاه الأردن، واللتين انطلق بهما الكفاح المسلح منذ خمسين عاماً، بعد أن مرّت مياه كثيرة تحت الجسر، بظهور نضال يعبّر عن المجتمع الأردني الواحد -بغض النظر عن تقسيماته ومقسميه- وخطاب يمثل مصالح أفراده في أشغالهم، وتنظمها نقابات عمل غير موجودة أو فاعلة حالياً، وترتبط ذلك بتمثيل هؤلاء سياسياً من أجل إصلاح داخلي وفي سبيل تحرر فلسطين.

(كاتب أردني/عمّان)

(أحلي جاسر/ فلسطين)

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 20 سبتمبر / أيلول 2015 م 7 ذو الحجّة 1436 هـ
العدد 7 السنة الثانية
Sunday 20th September 2015

وكان النور

في ظل ما يعصف بالقدس الآن، نستعيد أعمال كمال بُلّاطه منذ تخطيطاته الأولى في ساحات المسجد الأقصى إلى معرضه الأخير «... وكان النور» في غاليري بيرلوني بلندن من 24 أيلول الحالي إلى 31 أكتوبر

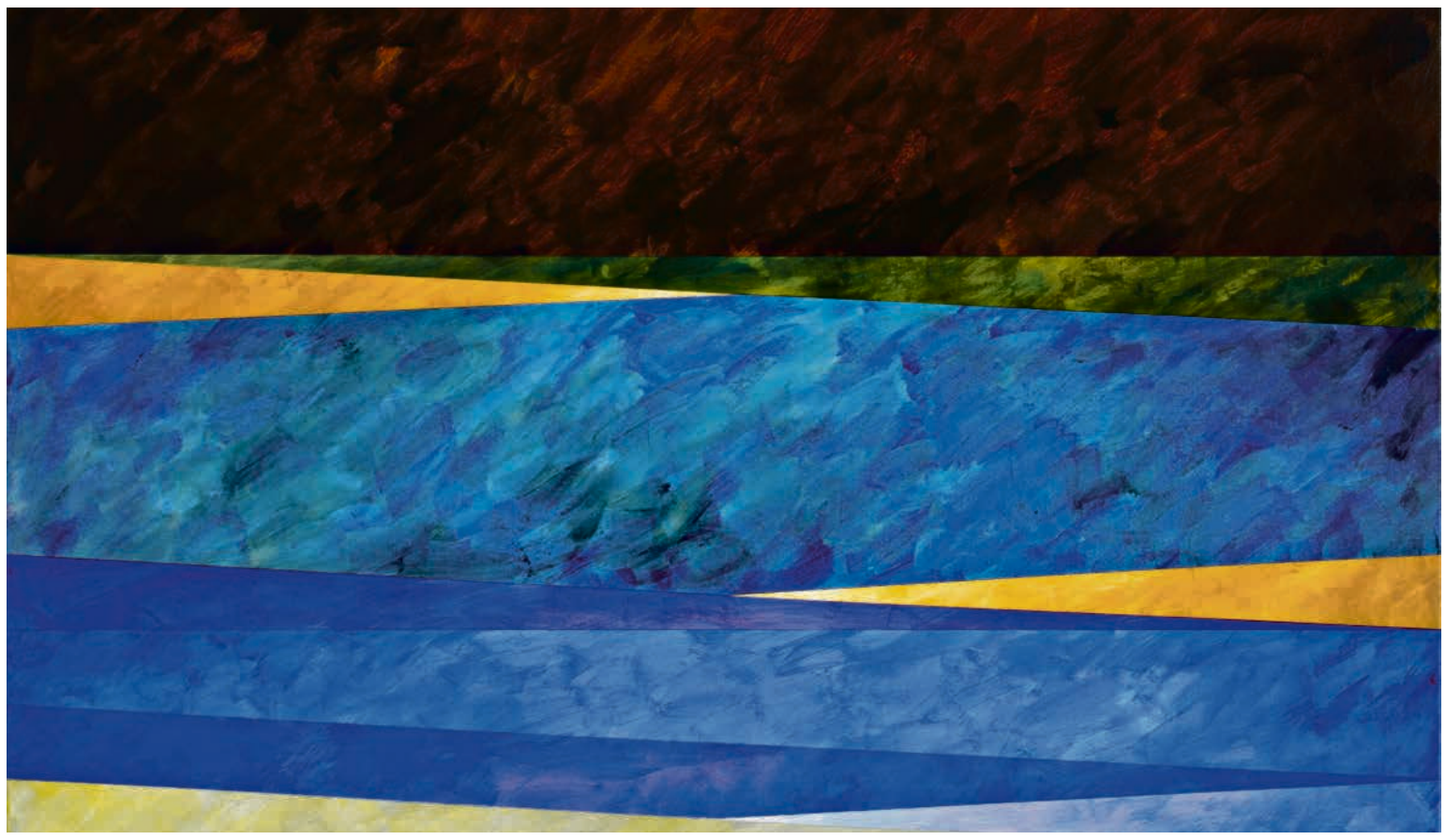

«وكان النور»، اكريليك على قماش، 100 × 100 سم (2015)

في العاصفة

نجوان درويش

أتذكّرك في العاصفة
لأنك أنت العاصفة
ما عشنا فيك إلا تشبُّثاً
هبني هذا الصباح أفلتُّ يدي فهل إلى أبد
الآبدين سأخسرك
وأسقط في هاويات فقدٍ لا قرار لها
هاوياتٍ تتناسل
هاوياتٍ اسمعْ ضحكها البارد
واترك وراءك كلّ أملٍ.

هبني هذا الصباح أفلتُّ يدي
فهل إلى أبد الآبدين سأخسر نفسي
هذي التي خسرتها بالأمس
وخسرتها في الغد
ولا تعيدها الأقدار لي إلا لأخسرها؟

وكيف سيفهم الناس أنّا كنّا نعيش
تشبُّثاً
بين أن نُقتلع وأن نبقى متشبِّثين
وكيف سأفهم
أنني كلّما اقتربت من عاصفةٍ تذكّرتُ
بيتنا؟

■■■

أنتظر أن يوقظني أحدٌ من الكابوس
لا أحد أيقظني
ليس سوى القتلى غنّوا لي لأنام.
واخجلتي
أنا حتّى لا أستطيع أن أغنّي لهم
ناموا في الكابوس إلى النهاية
أنا حتّى لا أستطيع أن أوقظهم.

■■■

كلّما رأيتُ تمثالاً لك مصلوباً
في ساحة مدينةٍ
أو على جبلٍ في آخر الأرض مشبوحاً
في الليل والنّهار
غيرَ مكترثٍ لمرور الغيوم فوقكَ في غربتك
الأبدية
إلا وقلتُ لك: تعال ارجع معي إلى القدس...
أعرف أن قلبك هو تلك التلال التي
يجرفونها
وأنّ اللصوص ما زالوا يشتغلون قضاةً
وشهودَ الزور يلبسون أثواب مطارنة
وأن كلّ شيءٍ نقص إلا الظلم
لكن، مع هذا، ينبغي أن ترجع معي
نحن أهلُك في النهاية
وأنا مثلك مقطوعٌ من حجر...

تمثالك على الجبل عذابٌ صرف
وكلّ ما أخشاه أنك لا تسمعني.

وبينما أُناجيك
من غرفتي بفندقٍ في السَّفح
أخْفَتك الغيوم.

«بركة الملاك»، اكريليك على قماش، 130 × 130 سم (1979)

مائيات مع الحبر الصيني على ورق ملون (1966)

التحرر من وهم الدولة

محمد الأسعد

سبق نشوء فكرة «دولة فلسطينية» على أية قطعة أرض ولو كانت مرقد عنزة، مسارٌ طويل إلى حدٍّ ما تم خلاله تدمير فكرة التحرر والتحرير. وحين يجري الحديث عنها على أنها استبدال الدولة بحركة المقاومة والتحرير، أو اعتبارها استكمالا لمسار المقاومة والتحرير والتضحيات الجسيمة.

ولا يعدو هذا الحديث عن كونه غفلة واستغفالاً، غفلة بعض المتحدثين واستغفال الفلسطينيين، من تشرّد منهم وفقد بيته وأرضه، ومن ينتظر أن يفقد مثلما فقدوا.

المسار إلى فكرة «الدولة» الجادة لا يمر بما مرت به الحركة الفلسطينية بعامة من تدمير للعلاقة بالبيئة العربية المحيطة بفلسطين، أي قطع خطوط الإمداد المادي والمعنوي التي تصلنا بها، وتحويل هذه البيئة الحيوية إلى بيئة معادية، ولا يمرّ بمنع، بل ومحاربة، مأسسة المجتمع الفلسطيني، أي تنظيم قواه في مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وقانونية، ولا بقطع دوائر الوجود الشعبي الفلسطيني الثلاث عن بعضها البعض؛ فلسطين المستعمرة منذ العام 1948، وفلسطين الشرق وقطاع غزة، وفلسطين المخيمات، ولا يمرّ بتكديس ملايين الدولارات في حسابات «القادة».

ما حدث هو أن مسار التحرير تعرض للقطع والتقطيع والتشويه في عدة محطات، فلم تُنظم قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة في مؤسسات، لا في أماكن اللجوء ولا في الداخل، ولم تترسخ لغة واضحة وصلبة على صعيد الثقافة السياسية والاجتماعية، ولم تمنح الجموع الفلسطينية ولو مرة واحدة فرصة التعبير عن نفسها سياسياً واجتماعياً. ولا يجب أن تخدعنا أسماء مثل «المجلس الوطني» و «الصندوق القومي» و«فصائل المقاومة»، و«اتحاد الكتّاب والصحافيين».. وما إلى ذلك، فهذه ليست بذور دولة، لأنها لم تكن سوى هياكل خلت من أي فاعلية وتأثير بعد سنوات قليلة من الفوضى التي رافقت بروز حركة مقاومة بلا علم ولا علماء.

ومن هنا ولدت فكرة «الدولة» في خواء كامل؛ جاءت إعلانَ اسم بلا مسمى، الغاية منه كما اتضح لاحقاً، ليس محو مفهوم «تحرير فلسطين» فقط، بل وقطع الطريق على أي مسار بديل يصحح المسارات ويعيد ترميم الذاكرة الفلسطينية التي أصابها العطب، ويعيد التسمية إلى الخريطة التي زرعها المستعمرون الصهاينة بالمستعمرات، وكأن «قادة» المسيرة الفلسطينية استكملوا مهمة الصهاينة، فغرسوا هذه المستعمرات في عقول الفلسطينيين، بوساطة إعلامهم الدبق ونذالة صحافتهم.

كان القول الذي شاع: ما أكبر الفكرة وما أصغر الدولة، تضليلاً. فهل يمكن قيام دولة، صغرت أو كبرت، من دون مقومات؟ أو بتبسيط أكثر؛ هل يمكن أن تسير عربة وحصانها محمولٌ على ظهرها؟ وأي نوع من الأحصنة!

«دولة» مثل هذه بحاجة إلى أكثر من قاص مثل عبّاد يحيى يسرد على الفلسطينيين أخبارها وأوهامها، وإلى أكثر من فنان مثل ناجي العلي يكشف عن صفقات ومبازل سماسرتها، وإلى أكثر من باحث ينبه إلى المسار الذي جاء بها، وإلى أكثر من مقاوم يخلص الشعب الفلسطيني من أكثر من رقيع من العاملين في دكانها تحت اللافتة المعلقة على واجهتها، والتي يراها العابرون ويكتفون بهز رؤوسهم آسفين فقط.

(كاتب فلسطيني)

هيئة تحرير العدد:
انطوان شلحت، نجوان درويش
pal@alaraby.co.uk